مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص- ص: 396-414

الضوابط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر

Legal controls for establishing digital banks in Algeria

منى طيار*[1]، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة01، الجزائر، tiarmouna@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/10 تاريخ قبول المقال: 2025/12/10

الملخص: تقدم البنوك الرقمية خدمات مالية مبتكرة والتي تعتمد على الانترنت وعلى الأجهزة الذكية، حيث تمثل البنوك الرقمية نموذجًا حديثًا في القطاع المصرفي يعتمد على تقديم الخدمات والمنتجات البنكية عبر القنوات الرقمية باستخدام التكنولوجيا. وتبنَّي التشريع الجزائري النظام القانوني الذّي تسير عليه البنوك الرقمية والشروط الواجب توفرها لإنشاء بنك رقمي وفق ضوابط قانونية بدايةً من الحصول على ترخيص وتنظيم نشاطها بما يتوافق مع القانون النقدي والمصرفي، مع ضمان مشاركة البنوك المحلية في رأس المال لحماية الاقتصاد الوطني، ممّا يتطلب استمرارية تطوير الأطر القانونية والبنية التحتية لمواكبة التطورات العالمية وضمان بيئة مصرفية آمنة وفعالة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الرقمية، العمليات المصرفية، العملاء، طلب الترخيص ، التشريع الجزائري.

Abstract: Digital banks offer innovative financial services that rely on the internet and smart devices. Digital banks represent a modern model in the banking sector that relies on providing banking services and products through digital channels using technology.
Algerian legislation has adopted the legal system governing digital banks and the conditions required to establish a digital bank, in accordance with legal controls, starting with obtaining a license and regulating its activity in accordance with monetary and banking law. While ensuring the participation of local banks in capital to protect the national economy, this requires the continued development of legal frameworks and infrastructure to keep pace with global developments and ensure a safe and effective banking environment.

Key words : digital banks , Banking operations , Clients , License application ,Algerian legislation .

* منى طيار

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة رقمية هائلة ساهمت في تسهيل العديد من المعاملات والخدمات المالية وطوّر القطاع المصرفي، حيث أصبح اعتماد البنوك الرقمية جزء أساسي من هذا التطور وخطوة ضرورية وتحدي جديد يُضاف إلى المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ تقدم خدمات مصرفية متطورة عبر الإنترنت ممّا يتيح للعملاء إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم المالية بسهولة وسرعة. إلا أنّ هذا التحول الرقمي يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية واضحة المعالم والامتثال لمتطلبات الأمن المالي وحماية حقوق العملاء ممّا يَهدف إلى تنظيم قطاع البنوك الرقمية، الذّي أصبح ظاهرة مالية حديثة ترتكز على تقديم الخدمات البنكية والمنتجات المصرفية حصرياً عبر المنصات الرقمية ، وقد جاء هذا الإطار القانوني لتوضيح تأسيس البنوك الرقمية في الجزائر مع تحديد شروط الترخيص والاعتماد والأنشطة المسموح بها لهذه البنوك بما يتناسب مع التطورات التقنية ومتطلبات السوق المالية الحديثة، مع الحرص على ضمان سيادة القانون الجزائري وحماية الاقتصاد الوطني من خلال اشتراط مساهمة البنوك المحلية في رأس مال هذه المؤسسات الرقمية . يهدف موضوع إنشاء بنك رقمي إلى فهم طبيعة التحول الكبير الذي يشهده القطاع المالي نتيجة التطور التكنلوجي. وتتضمن هذه الدراسة تحليل كيفية إنتقال الخدمات المصرفية من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية ، و معرفة مدى تأثير هذا التحول على الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة للعملاء .

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة حول البنوك الرقمية في التشريع الجزائري مع تحديد شروط الترخيص والاعتماد والأنشطة المسموح بها لهذه البنوك بما يتناسب مع التطورات التقنية وتوضيح أهمية هذه المؤسسات في تطوير الخدمات المالية في الجزائر. ضف إلى ذلك تقييم حاجة السوق للبنوك الرقمية، والتعرف على الفرص المتاحة لتقديم خدمات مالية مبتكرة و سريعة و بتكلفة أقل، خاصة لفئات المجتمع غير المخدمة مصرفيا ، كذلك تحديد المتطلبات التقنية اللازمة لإنشاء بنك رقمي فعال، مثل البنية التحتية الرقمية، الأمن السيبراني، والذكاء الإصطناعي، بما يضمن تقديم خدمات آمنة وموثوقة.

هذه الخطوة تمثل نقطة تحول مهمة في المشهد المالي الجزائري حيث تنضم الجزائر إلى الدول التي تعتمد على التكنولوجيا المالية الحديثة لتحديث بنيتها المصرفية ومواكبة التطورات العالمية في الخدمات المصرفية الرقمية في الجزائر، بدأت البنوك الرقمية تظهر كخيار جديد للعملاء الذين يبحثون عن خدمات مصرفية مبتكرة ومرنة، مما يتيح لهذه المؤسسات تقديم خدماتها بشكل آمن وموثوق.
وتكمن أهمية الموضوع في دراسة البنوك الرقمية في التشريع الجزائري تكتسب أهمية كبيرة نظراً للتطور

السريع في هذا المجال هذه الدراسة ستساعد على فهم الإطار القانوني الذي يحكم عمل البنوك الرقمية في الجزائر، وتوضيح التحديات والفرص التي تواجهها هذه المؤسسات.

وبناءا على التقديم السابق إرتأينا طرح الإشكال التالي : إلى أي مدى تستجيب المنظومة القانونية الجزائرية لمتطلبات إنشاء و تنظيم البنوك الرقمية ،و مامدى قدرتها على مواكبة التحولات التكنلوجية وضمان الأمن المالي و حماية بيانات الزبائن في ظل الإنتقال نحو الخدمات المصرفية الرقمية ؟ وللإجابة على هذا الإشكال إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال ذلك تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين تم تيبان من خلالهما في المبحث الأول الإطار النظري و القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر، وفي المبحث الثاني الشروط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية.

المبحث الأول: الإطار النظري و القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر .

شهد العصر الحالي تطورا رقميا خاصةً في مجال التكنولوجيات المصرفية ممّا أدّى إلى ظهور البنوك الإلكترونية ومنه رقمنة المصارف والذّي عرف انتشارًا واسعا وسريعا ، واستفادت منه العديد من البنوك والمؤسسات المالية حتّى أصبح التحول الرقمي ضرورة مُلحة تستوجب العمل به وإقتصرت الجهد والوقت اختصرت المسافات وأصبح العديد من العملاء والمساهمين يلجؤون إليها دون اللجوء للمراكز التقليدية . وعليه سنفصل في المقصود بالبنوك الرقمية في مطلب أول و مزايا البنوك الرقمية و أثرها على الإستدامة المالية في مطلب ثان .

المطلب الأول : ماهية البنوك الرقمية .

أدى التحول الرقمي المتسارع في القطاع المالي إلى ظهور نماذج مصرفية جديدة تعتمد بشكل كامل على التكنلوجيا و في مقدمتها البنوك الرقمية التي أصبحت عنصرا أساسيا في إعادة تشكيل المشهد المصرفي العالمي .

يعتبر التحول الرقمي مصطلح حديث في ظل بروز تكنولوجيا المعلومات إذ تتم بواسطتها تحويل المعلومات المالية من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي في المجال المصرفي.

الفرع الأول: المقصود بالبنك الرقمي.

يُعرف البنك الرقمي على أنه بنك يقبل الودائع ويمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عِوضًا عن التفاعل الفعلي مع العملاء ، إذ يُعد البنك بمثابة المصرف الذّي لا يتوفر على فروع هيكلية محددة برقعة جغرافية معينة ويقدم العديد من الخدمات المصرفية الفورية عبر قنوات رقمية [1].

كما عُرّف البنك الرقمي على أنه العمل المصرفي الذّي تكون فيه الإنترنت وسيلة الإتصال بين البنك والعميل وبمساعدة نظم وبرامج تمكين العميل من الإستفادة من الخدمات والحصول على منتجات مختلفة ويقدمها البنك عن بعد ، أمّا من زاوية عدم الوجود المادي له بإعتباره يتواصل مع عملائه على مستوى العالم الإفتراضي على أنه البنك الذّي ليس له فروع مادية والذّي يتواصل مع عملائه عبر وسائل إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت ، بتقديم خدمات متمثلة في منح القروض وفتح الحسابات البنكية وتوفير وسائل الدفع من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوض عن التفاعل الفعلي مع العملاء [2].

كما تُشير البنوك الرقمية إلى توفير الخدمات المصرفية والمالية عبر القنوات والوسائل الإلكترونية باستخدام شبكة الانترنت وتطبيقات الهاتف المحمول الذكي المختلفة ،ما ينتج عنه خدمات مصرفية متنوعة كتحويل الأموال ودفع الفواتير وطلبات القروض دون اللجوء للوسائل التقليدية للبنوك ما يتيح توفير الجهد والوقت ، فهي مُبتكرات جديدة بتصاميم رقمية وستصبح الوحيدة في السوق وتنتج تطور هام في الخدمات المصرفية [3].
وتمثل البنوك الرقمية عن التقليدية نماذج مصرفية متميزة إذ تعتمد التقليدية بالفروع المادية والتفاعل البشري ، بينما تستند الرقمية إلى التقنيات الرقمية لتقديم خدمات مصرفية عبر الانترنت ، ممّا زاد الاهتمام بالبنوك الرقمية إلا البنوك التقليدية لاتزال مهيمنة على البنك المصرفي [4].

ويُعد البنك الرقمي النّظام الذّي يُتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به،

[1] – عماروش خديجة إمان ، شوشان خديجة ، البنوك الرقمية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء – دراسة حالة نومو بنك –، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، 2022م ، ص394.

[2] – سلطاني حميد ،البنوك الرقمية ، شروط الترخيص بإنشائها واعتمادها في ظل القانون رقم 23-09 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، المجلد 11، العدد 1، 2025م ، ص 195 .

[3] – زيدان سمية ، عصماني سفيان، دراسة تحليلية لخصوصية وأمن المعلومات المصرفية في بيئة البنوك الرقمية – دراسة حالة بنك بنكسي الجزائر –، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، المجلد 17، العدد 2، 2024م ، ص60.

[4] – سلطاني حميد ،البنوك الرقمية ، مرجع نفسه ، ص 197.

وتقدم خدماتها إلكترونيًا عن بعد باستعمال شبكة معلومات البنك الدّاخلية إذ تحقق العديد من المزايا لكل من البنوك والعملاء أهمها القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة من خلال الانترنت[5] .

ومما سبق نستخلص أن البنوك الرقمية هي ناتج حصيلة التحول الرقمي الذّي حصل على القطاع المالي ممّا أدّى إلى إتاحة تقديم الخدمات المصرفية التقليدية عبر قنوات إلكترونية ورقمية مثل الانترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة والوصول إلى سرعة المعلومات بالإضافة إلى القدرة العالية .

ويكمن الفرق بين البنك الرقمي و البنك التقليدي في طبيعة إجراء المعاملات لدى كل منهما ، فالبنك التقليدي يتطلب مراجعة العميل لإجراء المعاملات المختلفة ، بينما يوفر البنك الرقمي الكثير من الخدمات التي يمكن للعميل الوصل إليها عن طريق القنوات الرقمية المختلفة ، و ربما يتضمن البنك التقليدي بنكا رقميا أيضا لمساعدة العملاء في إستكمال معاملاتهم البنكية عن بعد .

الفرع الثاني : واقع تطبيق البنوك الرقمية عالميا و إقليميا و إطارها القانوني في الجزائر

شهدت البنوك الرقمية إنتشارا واسعا على الصعيد العالمي و الإقليمي، حيث أصبحت تقدم خدمات مصرفية متكاملة عبر القنوات الرقمية فقط مما ساهم في تسريع العمليات المالية وتقليل التكاليف، أما في الجزائر فلم ينشأ إلى حد الآن بنك رقمي و إنما إكتفى المشرع الجزائري لحد الساعة بوضع النظام القانوني لتأسيس بنك رقمي في المستقبل القريب .

أولا : الإنتشار العالمي و الإقليمي للبنوك الرقمية .

وفقا للعديد من الإحصائيات فإنه يوجد أكثر من 400 بنك رقمي حول العالم ، و يرى كثير من الخبراء والمراقبون أن إنشاء بنوك رقمية جديدة سيزداد في الفترة القادمة ، و ذلك في ظل الظروف الإستثنائية التي يمر بها العالم و ذلك بعد جائحة كورونا .

أما بالنسبة لواقع البنوك الرقمية إقليميا فتختلف دول لمنطقة العربية في الجهود التي تبذلها من أجل التحول الرقمي ، فدول الخليج تتقدم في هذا المجال تقدما ملحوظا ، فعلى سبيل المثال أنشأت البحرين بنكا رقميا في عام 2019 يسمى " بنك إلى الرقمي" التابع لبنك ABC ، و الذي كان من أفضل البنوك الرقمية في الشرق

[5] – حسيبة نايلي ، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية – محدداتها وآثارها على ولاء العملاء – دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة –،رسالة دكتوراه ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر التنمية الذّاتية والحكم الراشد ، 2023– 2024م ، ص 3.

الأوسط عام 2021 ، حيث حصل البنك على جائزتين متمييزتين و هما أفضل بنك رقمي للأفراد و جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في البحرين ، و ذلك ضمن الجولة الأولى من جوائز أفضل البنوك العالمية الرقمية للأفراد في الشرق الأوسط لعام 2021 .

و قامت السعودية بإنشاء مصرفين رقميين هما (إس تي سي) و الذي يبلغ رأس ماله 2،0 مليار ريال وهذا يمثل 1،20% من رؤوس أموال بنوك السعودية ، و أما البنك الآخر فهو (البنك السعودي الرقمي) والذي يبلغ رأس ماله 1،0 مليار ريال ، و يمثل حوالي 1،80 % من رؤوس أموال البنوك السعودية ، وبلا شك سيساهم ذلك في زيادة التنافس بالقطاع المصرفي الرقمي ، و الذي سيعزز بدوره النمو الإقتصادي ، وفي الكويت قام بنك الكويت الوطني بإنشاء (وياي) كأول بنك رقمي ، و ايضا في دولة الإمارات المتحدة فقد تم إنشاء ثلاثة بنوك رقمية (بنك المارية المحلي ، بنك زاند ، و بنك المشرق نيو) ، و في قطر يوجد بنك (دخان) الذي حاز على أفضل بنك رقمي في قطر ، حيث حصل البنك على جائزتي أفضل بنك رقمي إسلامي في قطر لسنة 2021 [6].

ثانيا : منظومة القوانين المنظمة للبنوك الرقمية في الجزائر و مدى فعالية التشريع في تمكين قيام بنك رقمي فعلي .

إن أول نص قانوني جاء بفكرة إنشاء بنك رقمي في الجزائر هو قانون النقد و الصرف رقم 23-09 ، حيث أدرج لأول مرة إمكانية تأسيس بنوك تعمل حصريا عبر القنوان الرقمية دون الحاجة لفتح فروع تقليدية ، و قد وضع هذا القانون الإطار القانوني للبنوك الرقمية ، و حدد الشروط التنظيمية مثل الترخيص ، رأس المال ، المقر الإداري داخل الجزائر ، و متطلبات الأمن السيبراني ، كما نص على مشاركة بنك جزائري تقليدي في رأس المال لضمان الخبرة المحلية و حماية السوق المالية [7].

و بعد أن أتاح قانون 23-09 فكرة إنشاء البنوك بشكل عام ، صدر النظام رقم 24-04 الصادر عن بنك الجزائر لتفصيل و تنظيم شروط إنشاء و تشغيل البنوك الرقمية من خلال تحديد إجراءات الترخيص التفصيلية ، المقر الإداري للبنك ، تحديد النشاط المصرح به للبنوك ، و قد فصل هذا النظام بنصين

[6] – إضاءات ، البنوك الرقمية ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ،السلسلة 14، العدد 5، ماي 2022م ، ص 4 .

[7] – النظام رقم 24-04 ، المؤرخ في 13 أكتوبر 2024 ، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي ، جريدة رسمية عدد 77 ، المؤرخة سنة 2024 .

تنظيميين الأول تمثل في النظام 24-01 المتعلق بشروط الترخيص المهني ، و الثاني تمثل في النظام 24-02 المتضمن الحد الأدنى لرأس المال لإنشاء البنوك الرقمية [8].

بالإضافة إلى التعليمتين الصادرتين عن بنك الجزائر 25-01 و التي تتعلق بشروط ترخيص إنشاء وإعتماد بنك أو مؤسسة ، من بينها البنوك الرقمية ، و 25-02 المتعلقة بشروط الخاصة بإنشاء وإعتماد نشاط بنك رقمي .

ونستخلص أن الجزائر لا تمتلك بنكا رقميا قائما فعليا حتى الآن ، فما هو موجود حاليا هو خدمات رقمية داخل البنوك التقليدية (فتح حساب عبر التطبيق ، بطاقات ، تحويلات) فهي ليست بنوكا رقميا مستقلة ، لكنها تمتلك تشريعا كاملا يسمح بظهوره قريبا بمجرد منح التراخيص الرسمية .

المطلب الثاني : مزايا البنوك الرقمية وأثرها على الاستدامة المالية .

تتميّز البنوك الرقمية بأنها مؤسسات مصرفية تقدم خدماتها لجميع العملاء والمساهمين عبر مختلف المنصات الرقمية دون الحاجة لوجود فروع تقليدية ودون اللجوء إليها ، حيث تقلل هذه البنوك التكاليف والجهد وتقتصر الوقت لتميّزها بالسرعة والدقة وتسهيل الاستعمال الذّي يمكن أن يكون عبر الهاتف أو الحاسوب من المنزل .

الفرع الأول : مزايا البنوك الرقمية .

تتميز البنوك الرقمية بالعديد من المزايا والتي تميزها عن البنوك التقليدية إذ تساعد على اقتصار الجهد وتقليل الوقت والمسافات ، وتتمثل هذه المزايا في :

أولا : إتاحة العمليات المصرفية في كل وقت .

تتيح البنوك الرقمية العمليات المصرفية في كل وقت وكل مكان دون اللجوء إلى الفروع والبنوك التقليدية، ممّا يوفر واجهات سهلة وبسيطة ويسهل عملية الاستخدام ، كما تُقدم البنوك الرقمية خدمات تشمل على حقوق سحب إلكترونية ، عمولات رقمية وأخرى مشفرة أو خدمات رقمية كالاستثمار الإلكتروني أو الاقتراض الإلكتروني ،كل هذه تعاملات بنكية تحقق متطلبات الرقابة التكنولوجية والتي يم ووضعها من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية ذات العلاقة بالبنوك. كما توجه البنوك الرقمية خدمات مصرفية متنوعة قد تكون غير

[8] – القانون رقم 23-09 ، المتضمن القانون النقدي والمصرفي ، جريدة رسمية عدد 02 ، المؤرخة سنة 2023 .

موجهة للعملاء وتكون موجهة من طرف البنك للعاملين به داخليًا وتُستخدم بين البنوك كنظام التسوية متعددة الأطراف ونظام مدفوعات غرفة المقاصة وغيرها [9].

ثانيا : إختصار الوقت وتسريع الخدمات والوصول للحساب وإدارته .

يساهم البنك الرقمي في أي وقت ومن أي مكان في تسريع الخدمات و ذلك دون اللجوء للفروع التقليدية ، مما يوفر الوقت والجهد بعيدا عن الازدحام والمواعيد الثابتة، ممّا يُمكن العملاء من إجراء العمليات المصرفية في أي وقت باستعمال الهواتف الذكية أو الحواسيب دون الحاجة للجوء إلى البنك التقليدي ممّا يوفر الوقت والجهد .

ثالثا : إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء .

إضافةً إلى دقة العمليات والمعاملات المالية ممّا يقلل الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري مع تقديم خدمات مبتكرة ومخصصة على تحليل بيانات العملاء وتلبية احتياجات كل عميل ، كما تتوصل إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين وتتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت ما يوفر راحة العميل ، مع سرية المعاملات وهو ما يميّز البنوك الرقمية ويزيد ثقة العملاء، كما تتمكن البنوك الرقمية من الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين [10]. كما تتسم البنوك الرقمية بالقدرة على جذب قاعدة عريضة من العملاء دون قيود مكانية أو زمانية وتُتيح إمكانية طلب الخدمة المصرفية وتوفير الراحة للعملاء ما يزيد درجة الثقة في الخدمات البنكية والرقمية[11] .

رابعا : خفض التكاليف .

فتقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية وعامل تقليل التكلفة وتحسين الجودة من عوامل جذب العميل ،كما يوفر راحة كبيرة للعميل طوال اليوم مع سرية المعاملات وبسرعة فائقة[12]. وتُعد تكلفة تشغيل البنوك

---

[9] – دريد حنان ، غريب الطاوس ، الصيرفة الرقمية كتوجه حديث للبنوك الجزائرية – دراسة إحصائية –، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، جامعة العربي تبسي –الجزائر – ، المجلد 10، العدد1، 2022م ، ص 602.

[10] – آيت قاسي عزو رضوان ، بودي عبد الصمد ، واقع البنوك الإلكترونية ،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 6، العدد 1، 2023م ، ص 61.

[11] – أسماء كرغلي ، سلوك المستهلك تجاه الصيرفة الإلكترونية دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين الجزائريين ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2019م ، ص 76.

[12] – مجذوب ، سفيان بن عبد العزيز ، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر) ، جامعة بشار – الجزائر ، ص214.

الرقمية منخفضة نسبيًا مقارنةً بتكلفة تشغيل البنوك التقليدية ممّا يساهم في تعظيم الأرباح بالنسبة للمساهمين وتقليل تكلفة الخدمات والمنتجات بالنسبة للعملاء [13].

وتختلف البنوك الرقمية عن التقليدية إذ أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات الإلكترونية تقل بما يقارب ستة أضعاف عن التي يتم تقديمها من طرف التقليدية، ومنه فهدف العمل المصرفي الرقمي هو تدنية التكاليف إلى أقصى حد ممكن وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء بنوعية أفضل [14]

خامسًا : زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية .

نظرًا لزيادة التكنولوجيا واتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية سَهل على العميل الاتصال بالبنك عبر شبكة الانترنت والذّي يكون الوسيلة الوحيدة بتنفيذ الإجراءات بطريقة صحيحة ودقيقة بكفاءة عالية [15].

الفرع الثاني : البنوك الرقمية بين دعم الإستدامة المالية و مواجهة المخاطر التشغيلية والتكنلوجية .

أتاح النموذج المصرفي الحديث فرصا واسعة لتعزيز الإستدامة المالية من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية و تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية ، و تحسين كفاءة المعلومات مما يدعم قدرة النظام على الإستمرار والإستجابة للتغيرات الإقتصادية ، غير أن إعتماد البنوك الرقمية على التكنلوجيا بشكل كامل يرافقه مجموعة من المخاطر التي تهدد إستقرارها و إستمراريتها.

أولا : أثر البنوك الرقمية على الإستدامة المالية

في ظل التطورات الصناعية الهائلة وظهور التطورات التكنولوجية المتسارعة ظهرت العديد من البنوك الرقمية التي سعت جاهدةً للتطور بالنظام المالي وتقليل الأعباء على العملاء واقتصار الجهد والوقت في مختلف المعاملات المالية ، ومن آثار التحول التقني للبنوك التقليدية إلى بنوك رقمية أنها واكبت التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحدياتها ومكّنت من الوصول إلى الكثير من الشركات العالمية والأسواق المالية ، كما عزّزت مهارات العمل الرقمية ووفرت خدمات مالية سريعة وآمنة ، كما جعل هذا التحول العديد من

[13] – إضاءات ، البنوك الرقمية ، مرجع سابق ، ص 05 .

[14] – حسيبة نايلي ، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية – محدداتها وآثارها على ولاء العملاء – دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة –، مرجع سابق ، ص 6.

[15] – آيت قاسي عزو رضوان ، بودي عبد الصمد ، واقع البنوك الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 62.

العملاء تستفيد من خدمات المنتجات الرقمية البنكية وتعزز معدلات النمو مع التوسيع في استخدام الإعلانات الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي وتوفير التكاليف واقتصار الوقت [16].

ثانيا : المخاطر المرافقة لنشاط البنوك الرقمية

لا تخلو أي معاملات مالية من المخاطر ، فهناك مخاطر يمكن التحوط منها بشكل كامل وأخرى يتم تقليل حدتها بحسب حجم المخاطر و نعوعها و بحسب ممارسات إدارة المخاطر التي يتبناها البنك ، كما توجد مخاطر أخرى يستطيع البنك تحملها . و بالتالي تتنوع مخاطر البنوك الرقمية كمايلي :

– عمليات إختراق بعض الحسابات و سرقة الأموال من خلال عمليات القرصنة الإلكترونية مع تطور أنظمة الإختراق و القرصنة و تعددها .

– إحتمالية تزوير بعض بطاقات الحسابات و الدفع و مخاطر عمليات الإحتيال .

– بعض الفيروسات التي قد تصيب نظام المؤسسة المالية ، مما يؤثر على فقدان حسابات العملاء .

– صعوبة تحديد السيولة النقدية بشكب دقيق ، بسبب الإنتشار الواسع لمعاملات البنك الرقمي داخليا وخارجيا و إرتفاعها و إنخفاضها بشكل متسارع جدا [17].

المبحث الثاني : الشروط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية .

يخضع إنشاء البنوك الرقمية للعديد من الضوابط والإجراءات القانونية والتنظيمية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي وحماية العملاء والمسيرين، إذ يُوجب على المتعاملين به الإلتزام بالقوانين المصرفية وتوفير البنية التحتية ذات التقنية العالية حتّى تتوافق مع التشريعات الوطنية، وتضمن المبحث مطلبين يتناول المطلب الأول مراحل تأسيس البنوك الرقمية و المطلب الثاني الشروط المتعلقة بتأسس البنك الرقمي .

المطلب الأول : مراحل تأسيس البنوك الرقمية .

قبل الشروع في إنشاء بنك رقمي أو مؤسسة مالية لابد من اتخاذ بعض الإجراءات التي تسمح بذلك وفق النظم القانونية وحتّى تتوافق مع التشريع الوطني ولا تتعارض معه ،إذ لابد من الحصول أولًا على ترخيص من المجلس النقدي ثمّ طلب الاعتماد الذّي يسمح بمباشرة نشاطه .

---

[16] – اسماعيل فرج سيد أحمد بدر ، عبد الحميد أحمد أحمد شاهين ، أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية " دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، المجلد 13، العدد 2، مارس 2022م ، ص 162.

[17] – إضاءات ، البنوك الرقمية ، مرجع سابق ، ص 05 .

الفرع الأول : طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي .

قبل تأسيس أي بنك رقمي أو مؤسسة مالية أو مزود خاص الدفع أو من أجل فتح فروع الجزائر في البنوك الأجنبية لابد من الحصول على ترخيص من المجلس النقدي والمصرفي لذلك يتعيّن على المعني بالأمر توجيه طلب مستوفي الشروط المقررة قانونًا لهذا الإجراء، ذلك أن البنك الرقمي يعد ركيزة أساسية في اقتصاد الدول [18]، حيث يجب على مقدم الطلب توجيه طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي إلى رئيس المجلس النقدي والمصرفي ، مُرفقًا بملف من نسختين إحداهما رقمية ، يتضمن جميع عناصر المعلومات والوثائق المطلوبة وفقًا لمقتضيات المادة "8" من النظام الرقم 24-04 [19]. كما نصت المادة 08 من النظام رقم 24-04 على أن طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي يُقدم إلى رئيس المجلس النقدي والمصرفي إضافةً إلى عناصر ملف الترخيص بالتأسيس [20].

ويحصل البنك على الترخيص يُنشر في الجريدة الرسمية ويخضع للقيد في السجل التجاري دون القدرة على مزاولة النشاط حتى الحصول على الاعتماد من قبل محافظ بنك الجزائر ونفس الشروط تخضع لها المؤسسة المالية الأجنبية المعتمدة بالجزائر [21].

الفرع الثاني : طلب اعتماد بنك رقمي .

إن استيفاء الإجراءات القانونية للحصول على قرار الترخيص غير كافي لمباشرة بنك رقمي، بل لابد من الحصول على الاعتماد الذّي يمنحه المجلس النقدي والمصرفي بعد مراقبة الشروط السابقة ، إذ يتعين على مقدم الطلب بترخيص لتأسيس بنك قمي أن يقدم طلب اعتماد البنك الرقمي إلى محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه "12" شهر يسري ابتداءً من تاريخ تبليغ قرار الترخيص بالتأسيس أو الفتح للسماح بمباشرة نشاطه [22].

---

[18] – تقي الدين دغبوج ، النظام القانوني لتأسيس البنوك الرقمية في الجزائر ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، ، جامعة الشاذلي بن جديد ، المجلد 10، العدد 2، 2025م ، ص 615.

[19] – المادة 03 من التعليمة 25-02 المؤرخة في 2 مارس 2025 ، المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، السابق الذكر .

[20] – المادة 08 من النظام رقم 24-04 ، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي ، السابق الذكر .

[21] – كباهم سامي ، مكانة البنك الإلكتروني في القانون الجزائري ، مجلة المدى للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الجيلاني بونعامة ، العدد السابع ، جوان 2021م ، ص 46.

[22] – المادة 06 من التعليمة 25-02 المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.

كما تبنت المادة "10" من النظام 24-04[23] أنه بعد الحصول على الترخيص بتأسيس بنك رقمي يجب تقديم ملف خاص بطلب الاعتماد إلى محافظ بنك الجزائر ، اذ يعتبر هذا الاعتماد إجراء قانوني ضروري لمباشرة النشاط المصرفي الرقمي أو الشروع في الاستغلال الفعلي للقطاع المصرفي كل هذا بعد استيفاء كل الشروط القانونية المطلوبة[24] .

المطلب الثاني : الشروط القانونية لاعتماد البنوك الرقمية .

يخضع إنشاء البنوك الرقمية للعديد من الشروط التّي تعكس التوازن بين تشجيع الابتكار في القطاع المصرفي عبر الرقمنة وضمان الالتزام بالقوانين المصرفية وتقنيات الأمن الرقمي المالي التّي تحمي النظام المالي والعملاء وجميع المستخدمين حتّى تتوافق مع مضمون التشريع.

الفرع الأول : الشروط المتعلقة بالشخص الاعتباري .

يشترط في الشخص الإعتباري الذي يرغب في إنشاء بنك رقمي أن يكون شركة مساهمة مسجلة وفق قوانين الشركات ، لما توفره من قدرة على جمع رأس المال و توزيع المخاطر بين المساهمين . و يجب أن يمتلك رأس مال مدفوعا يطابق الحد الأدنى الذي تحدده الجهة الرقابية ، بإعتبار أن البنك و لو كان رقميا يتحمل مخاطر نظامية و مالية تستوجب ملاءة قوية .

إذ يجب أن تُؤسس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات ذات أسهم مع إمكانية اتخاذ شكل تعاضدية وهو ما يُقدره المجلس النقدي والمصرفي [25]. باعتبار شكل الشركة ذات أسهم النموذج المثالي لشركات الأموال التّي تتناسب مع المشاريع الاقتصادية والمالية الضخمة . كما يجب أن يتمتع الشخص الإعتباري بهيكل حوكمة فعال يشمل مجلس إدارة مؤهلا ، و لجان مخاطر و مراجعة و أن يخضع أعضاؤه لمعايير "الملاءة و المناسبة" لضمان قدرتهم على إدارة بنك يعتمد بالكامل على التكنلوجيا ، ويشترط أيضا تقديم خطة تشغيلية و تقنية واضحة تظهر جاهزية البنية الرقمية ، و إدارة الأمن السيبراني ، و إستمرارية الأعمال ، وهي عناصر أساسية لحماية الخدمات المصرفية الرقمية من المخاطر التشغيلية.

[23] – المادة 10 من النظام 24-04 ، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي ، السابق الذكر.
[24] – تقي الدين دغبوج ، النظام القانوني لتأسيس البنوك الرقمية في الجزائر، مرجع سابق ،ص 617.
[25] – المادة 91 من القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ، السابق الذكر .

و تفرض الجهات التنظيمية الكشف عن هيكل المساهمين ، و فحص المستثمرين المؤثرين للتأكد من سلامة مصادر الأموال و قدرتهم على دعم البنك عند الحاجة . إضافة إلى ذلك يتعين توفير سياسات إمتثال قوية تشمل مكافحة غسل الأموال ، و حماية البيانات ، و التعرف على العملاء ، إلى جانب وجود مقر فعلي أو مركز إدارة يتيح للجهة الرقابية الإشراف المباشر على البنك .

وحسب المادة "**93**" من القانون **23-09** الذّي أقرّ إمكانية الترخيص بفتح فروع لبنوك أجنبية في الجزائر وهو ما يكون محظورًا عندما يتعلق الأمر بالبنوك الرقمية إذ أقر المشرع بعدم جواز تأسيس بنك رقمي في شكل فرع لبنك أجنبي وذلك من أجل زيادة فروع البنوك الرقمية في الجزائر وعدم سيطرة البنوك الأجنبية عليها[26] .

الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بالشخص الطبيعي .

عند الحديث عن شروط إنشاء بنك رقمي ، يبرز التساؤل التالي : هل يمكن للشخص الطبيعي وحده إنشاء أو إمتلاك بنك رقمي ؟

يقصد بالشخص الطبيعي في إطار ترخيص البنوك الرقمية ، الفرد الذي يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة التي تخوله إكتساب الحقوق و تحمل الإلتزامات . و يشمل ذلك أهلية الوجوب المرتبطة بقابلية الإنسان لإكتساب الحقوق ، و أهلية الأداء التي تمكنه من مباشرة التصرفات القانونية بالشكل الصحيح [27].

وعلى الرغم من أن الشخص الطبيعي يمكنه الإشتراك في تأسيس بنك رقمي ، سواء بصفته مساهما مؤسسا أو مالكا مؤثرا ، إلا أن الجهات التنظيمية في الغالب لا تمنحه إمكانية إنشاء البنك بصفته الشخصية الفردية ، فالإطار التشريعي في معظم الدول يشترط أن ينشأ البنك رقميا كان أو تقليديا في شكل شخص إعتباري غالبا مايكون شركة مساهمة عامة أو خاصة ذات رأس مال كبير . و يرجع ذلك إلى إنشاء بنك ، حتى لوكان ذا نموذج رقمي كامل ، يشتمل على مخاطر تشغيلية و نظامية عالية تستلزم وجود هيكل حوكمة متكامل لا يمكن لشخص واحد تحمله منفردا [28].

---

[26] – بالمورقة رميساء ، شويطر إيمان ، الضوابط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر ، مخبر العقود وقانون الأعمال ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة ، المجلد 10، العدد 1، 2025م ، ص 127.

[27]– المادة 20 من الأمر رقم 75-84 ، المؤرخ في 1975/12/11 ، المتضمن القانون المدني الجزائري ، جريدة رسمية عدد 01 ، المؤرخة سنة 1975.

[28]– إطار الترخيص للبنوك الرقمية ، سلطة النقد في سنغافورة (MAS) ، 2019 .

و يظهر دور الشخص الطبيعي إذن في ثلاثة مواقع رئيسية : أولها **كمؤسس** ، حيث يسمح له بالمشاركة في رأس المال بشرط توافر الملائمة المالية و سلامة السجل المالي ، و التقيد بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب [29]، كما أكد المشرّع الجزائري أنه لا يمكن أن يكون مؤسسًا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضو في مجلس إدارتها أوأن يتولى مباشرة ، أو بواسطة شخص آخر بنك أو مؤسسة مالية ، أي شخص حُكم عليه بسبب جناية أو جنحة اختلاس أو غيرها من المخالفات ، أو بسبب مخالفة أحد قوانين الشركات **[30]**. كما يُشترط في المساهمين القدرة المالية لتأسيس بنك رقمي [31]. و ثانيها كمالك مؤثر يمتلك نسبة قد تصل إلى 05% أو 10% أو أكثر من رأس المال ، و هنا يخضع لفحص ملائمة ومناسبة صارم لضمان عدم إساءة إستخدام النفوذ أو الإضرار بالمودعين أو الإستقرار المالي . و ثالثها كشخص خاضع لإعتبارات الملاءة عند تولي مناصب إدارية عليا ، مثل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي ، نظرا لتعاظم المخاطر التقنية و التشغيلية في البنوك الرقمية [32].

و من ثم ، فإن المقصود بالشخص الطبيعي في سياق إنشاء بنك رقمي لا يعني أنه ينشئ البنك بصفته الفردية ، و إنما أنه يسمح له بلعب أدوار داخل الإطار التنظيمي كمؤسس أو مالك أو مدير . أما الكيان الذي يحصل فعليا على الترخيص و يباشر العمل المصرفي فهو الشخص الإعتباري الذي يستوفي متطلبات رأس المال ، و الحوكمة ، و السيولة ، و ونظم الإمتثال . و يعكس هذا التمييز توجه السلطات الرقابية إلى حماية النظام المالي من المخاطر المحتملة التي قد تترتب على منح أفراد طبيعيين قدرة مباشرة على إنشاء مؤسسات مصرفية ذات أثر نظامي واسع .

وقد يكون الشخص الطبيعي من المساهمين في البنوك الرقمية ويتمتع بسلطة رقابة بغية ضمان التسيير السديد والحذر للمؤسسة مع تمتعهم بالملاءة المالية من أجل إثبات قدرتهم على تغطية العجز المتوقع حدوثه على مستوى البنك الرقمي ، وفقا لنص المادة "5" من النظام 24-04 على أن يتمتع المساهم بخبرة مثبتة في مجال الخدمات المصرفية عبر الانترنت ، كما يشترط امتلاكه نسبة لا تقل عن 30 % بالمائة من رأس مال البنك الرقمي على ألا تتجاوز نسبة مساهم آخر هذه النسبة **[33]**.

[29] – تعليمات إصدار تراخيص البنوك الرقمية ، البنك المركزي السعودي ، 2022 .
[30] – بالمورقة رميساء ، شويطر إيمان ، الضوابط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 129.
[31] – حميد سلطاني ، البنوك الرقمية شروط الترخيص بإنشائها واعتمادها في ظل القانون رقم 23-09 ، مرجع سابق ، ص 201.
[32] – لجنة بازل للرقابة المصرفية ، 2018, Sound Practices On , Fintech Developments
[33] – تقي الدين دغبوج ، النظام القانوني لتأسيس البنوك الرقمية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 621.

الفرع الثالث : شروط متعلقة بالمقر الاجتماعي لإنشاء البنك الرقمي .

يجب على طالب الترخيص لإنشاء بنك رقمي تحديد وتخصيص مقر لممارسة نشاطه والذّي يعتبر بمثابة المركز الرئيسي له ، إذ يشترط المشرع الجزائري إنشاء مراكز لتسهيل وصول العملاء لطرح إستفساراتهم وشكاويهم مع تحديد مقر اجتماعي مخصص لأغراض إدارية [34].

ومن خلال مراجعة التنظيمات الرسمية (النظام رقم 24-04) الصادر عن بنك الجزائر و كذلك تحليلات الجهات المختصة ، نجد أنه يشترط أن يكون لدى البنك الرقمي مقر إداري داخل التراب الوطني ، هذا المقر ليس فقط للعمليات الإدارية ، بل يمكن إستخدامه أيضا لمعالجة شكاوى العملاء .

كما يجب أيضا أن تكون البنية التحتية الرقمية (المنصات التشغيلية) مستضافة داخل الجزائر بما في ذلك النسخ الإحتياطية (التكرارات) للأنظمة ، و هذا يهدف إلى ضمان سيادة البيانات و سلامة المعلومات داخل التراب الوطني [35].

و يرجع إشتراط المشرع الجزائري وجود مقر إداري للبنك الرقمي لعدة أهداف منها السيادة الرقمية أي أن استضافة المنصة داخل الجزائر تعزز من تحكم البنك المركزي(بنك الجزائر) في البيانات و المعلومات ، كما أن المقر المحلي يلزم بأن يكون ذا إلتزام محلي كامل ، ماقد يقيد بعض المستثمرين الأجانب أو التقنيات اللامركزية ، ويقلل من مخاطر الأمن السيبراني إذا كانت المنصات معزولة داخليا . و كذا من خلال فرض الرقابة التنظيمية في التعامل مع الشكاوى و هذا يتطلب نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) و ضمان الوصول العملاء إلى المقر بسهولة ، و ضمان الإمتثال للقانون الجزائري ، بالإضافة إلى تقليل المخاطر التشغيلية ، فوجود البنية التحتية الرقمية محليا يقلل من المخاطر المرتبطة بالتأخر ، الفقدان أو إنقطاع الخدمة [36].

الخاتمة:

[34] – المادة 07 من النظام رقم 24-04 ، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي ، السابق الذكر .

[35] – المادة 06 من النظام رقم 24-04 ، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي ، السابق الذكر .

[36] – تقارير متعلقة بتنظيم التكنلوجيا المالية و البنوك الرقمية : Fintech and Financial Services : Initial Considerations (2017)

تُعد البنوك الرقمية في الجزائر خطوة نوعية ومحورية نحو تحديث النظام المصرفي الوطني من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة والرقمية في تقديم الخدمات المالية .فقد شهد التشريع الجزائري تطوراً ملحوظاً بضبط الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لهذه البنوك بالعمل ضمن نظام قانوني متكامل يحفظ حقوق المتعاملين ويضمن استقرار النظام المالي .رغم التحديات التي تواجهها مثل تنظيم الترخيص، وضمان مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومشاركة البنوك المحلية في رأس المال، فإن الإطار التشريعي الجديد يشكل قاعدة صلبة لتعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الرقمي في الجزائر .هذا التحول يسهم في تعميق الابتكار المالي وتسهيل التعاملات المصرفية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، مع ضرورة الاستمرار في تطوير القوانين والبنية التحتية لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق تنافسية فعالة وآمنة.

وممّا سبق نتوصل إلى جملة **النتائج** التالية :

– البنوك الرقمية في الجزائر خطوة نوعية في المجال المالي ودليل على التحول الرقمي في القطاع المصرفي .

– اعتماد البنوك الرقمية دليل على التطور التكنولوجي ومواكبة المستجدات المالية التي اعتمدت الرقمنة في المجال البنكي .

– وضع المشرع الجزائري الأطر القانونية التي حدّدت شروط وكيفيات ممارسة الأنشطة المالية في البنوك الرقمية والرقابة عليها .

– يتطلب إنشاء البنوك الرقمية شروط متعلقة بالشخص الاعتباري وأخرى بالشخص الطبيعي وأخرى بالمقر الاجتماعي المقرر إنشاؤه فيه .

– وجوب أن تكون أنظمة التشغيل أساسية و المنصات التكنلوجية و مستودعات البيانات مستضافة داخل التراب الجزائري لضمان السيادة الرقمية و الأمن .

– الحصول على الترخيص الإبتدائي ، يوجب الحصول على الموافقة التشغيلية من حاكم بنك الجزائر ، مع إثبات الإمتثال للضوابط الحالية (إدارة المخاطر ، رأس المال ، الأمان) .

ومنه نقترح جملة **توصيات** تتمثل في :

– وضع استراتيجيات واضحة المعالم لتبني نظام البنك الرقمي وفق أطر وقواعد محددة .

– العمل على توفير بيئة رقمية ملائمة لهذا النوع من البنوك وزيادة تدفق مستوى شبكة الانترنت حتى تتم عملية رقمنة القطاع المصرفي دون حواجز .

– الحرص على سيرورة نظام البنك الرقمي وفق أطر قانونية مع وضع نظام أمني إلكتروني لمنع وقوع الجرائم المالية الإلكترونية الواقعة على البنك أو العملاء .

– تشجيع البنوك الجزائرية التقليدية على المساهمة في البنوك الرقمية (بما يتجاوز الحد الأدنى 30%) لدعم الإبتكار و المحافظة على الخبرة المحلية.

– إطلاق حملات توعية للمواطنيين حول فوائد البنوك الرقمية ، حماية المستهلك ، و كيفية إستخدام الخدمات الرقمية .

– تشجيع شراكات مع شركات التكنلوجيا و المزودين المحليين لتوفير حلول إستضافة و تأمين التكنلوجيات .

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : النصوص القانونية .

01– القانون رقم 25–02 المؤرخة في14 أفريل 2025 المتعلقة بشروط الترخيص بتأسيس مزودي خدمات الدفع واعتمادهم وممارسة نشاط البنك الرقمي.

02– النظام رقم 24–04 المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة البنك الرقمي في الجزائر .

03– القانون رقم 23– 09 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444هـ الموافق ل 21 جوان 2023م ، المتضمن القانون النقدي والمصرفي .

04– الأمر رقم 75–84 ، المتضمن القانزن المدني ، جريدة رسمية عدد 01 ، المؤرخة سنة 1975.

ثانيا : الرسائل والمذكرات .

01– حسيبة نايلي ، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية – محدداتها وآثارها على ولاء العملاء – دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة –،رسالة دكتوراه ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر التنمية الذّاتية والحكم الراشد ، 2023–2024م .

02– أسماء كرغلي ، سلوك المستهلك تجاه الصيرفة الإلكترونية دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين الجزائريين ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2019م .

03- بحوصي مجذوب ، سفيان بن عبد العزيز ، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر) ،رسالة دكتوراه ، جامعة بشار – الجزائر .

04- حسيبة نايلي ، الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية – محدداتها وآثارها على ولاء العملاء – دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة –،رسالة دكتوراه ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر التنمية الذّاتية والحكم الراشد ، 2023-2024م.

ثالثا : المقالات

01- اسماعيل فرج سيد أحمد بدر ، عبد الحميد أحمد أحمد شاهين ، أثر التحول للبنوك الرقمية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية " دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، المجلد 13، العدد 2، الجزائر ، مارس 2022م .

02- إضاءات ، البنوك الرقمية ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة 14، العدد 5، الكويت ، ماي 2022م .

03- آيت قاسي عزو رضوان ، بودي عبد الصمد ، واقع البنوك الإلكترونية ،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 6، العدد 1، الجزائر ، 2023م .

04- بالمورقة رميساء ، شويطر إيمان ، الضوابط القانونية لإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر ، ، مخبر العقود وقانون الأعمال ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة ، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2025م.

05- تقي الدين دغبوج ، النظام القانوني لتأسيس البنوك الرقمية في الجزائر ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، جامعة الشاذلي بن جديد ، المجلد 10، العدد 2، 2025م.

06- دريد حنان ، غريب الطاوس ، الصيرفة الرقمية كتوجه حديث للبنوك الجزائرية – دراسة إحصائية – – ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، ، جامعة العربي تبسي –الجزائر ، المجلد 10، العدد1، 2022م.

07- زيدان سمية ، عصماني سفيان، دراسة تحليلية لخصوصية وأمن المعلومات المصرفية في بيئة البنوك الرقمية – دراسة حالة بنك بنكسي الجزائر – ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، المجلد 17، العدد 2، 2024م ، ص60.

08- سلطاني حميد ،البنوك الرقمية ، شروط الترخيص بإنشائها واعتمادها في ظل القانون رقم 23-09، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، المجلد 11، العدد 1، 2025م .

09- عماروش خديجة إمان ، شوشان خديجة ، البنوك الرقمية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء – دراسة حالة نومو بنك –، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، 2022م .

10- كباهم سامي ، مكانة البنك الإلكتروني في القانون الجزائري ، مجلة المدى للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، العدد السابع ، جوان 2021م.